

الملاذات الضريبية والعقبات القانونية

Tax havens and legal barriers

تأليف / د. إريك فرنيه، جامعة ليل - فرنسا

ترجمة / د. صالح محمد عبد السلام، جامعة نانت - فرنسا

تاريخ النشر: 2024/11/27

تاريخ القبول: 2024/10/14

تاريخ الاستقبال: 2024/09/14

- ملخص:

تظل الملاذات الضريبية مشكلة مركزية تحدد التوازن المالي للدول وتمثل فرصة ذهبية للقطاع المالي العالمي. يكفي استعراض تاريخي مقتضب للإدراك بأن الضرائب وجدت منذ القدم، وبالمثل وجدت الوسائل والأماكن لتجنبها. ومع ذلك، فإن تعريف الملاذات الضريبية يعتبر عملية معقدة، ولا تتفق المؤسسات المالية الدولية على قائمة محددة للدول غير المتعاونة. ويعود الاختلاف في المقاربة بشكل أساسي إلى اعتبارات سياسية وجيوستراتيجية. ففي جوهر الأمر، يتم، بدافع من دوافع مشكوك فيها، حماية كل من الجهات التي تدعي وضع هذه القوائم المشينة وحساسيات الدول التي قد تُدرج فيها.

- **الكلمات المفتاحية:** (ملاذات ضريبية، التهرب الضريبي، الجرائم الاقتصادية والمالية، الإرهاب، اختلال التوازن المناخي والجرائم البيئية)

- **Abstract :**

the global financial sector. Even a cursory glance at history suffices to show that ever since taxes have existed, people have found ways and places to avoid them. However, defining the term "tax haven" is a difficult exercise, and international financial institutions are unable to agree on the list of non-cooperative States. The difference in their approaches can essentially be explained by political and geostrategic considerations. They intend, on behalf of questionable motives, both to protect those who would prepare these stigmatising lists, and to preserve the vulnerability of the States they seek to include on them.

Keywords: (Tax havens, Tax evasion, Economic and financial crime, Terrorism, Climate change and environmental degradation)

كشفت وثائق بنما الأخيرة، مع ما حملته من فضائح، بشكل قاطع على أن ملاذات الضرائب لا تزال تشكل مشكلة مركزية تهدد التوازن المالي للدول، وفي المقابل، تمثل منحة ثمينة للقطاع المالي العالمي. وسط هذه الضجة الإعلامية، من الضروري التذكير بأنه وراء كل مأوى ضريبي، بالإضافة للمزايا المالية، يكمن عادة مأوى مصري، والأسوأ من ذلك، في بعض الأحيان، مأوى قضائي.

لإدراك عمق هذه الخصوصيات، نقترح في البداية وصف الواقع التاريخي والسياقي للملاذات الضريبية في العالم. ثم سنشرح آليات عملها وتفاعلاتها. بعد ذلك، سنبرز تأثيراتها السلبية على التنمية الاقتصادية والبشرية. سيتيح لنا هذا العرض الشامل تسليط الضوء على خصائص هذه الأراضي التي تسمح للجريمة والجحش الدولية بالتوسع، متخلصة بسهولة من القيود القانونية والقضائية.

1. تاريخ وحقيقة الملاذات الضريبية

مر أكثر من أربعة آلاف عام وقد كان الإغريق يحددون بالفعل مواعيد بعيداً عن الموانئ الأكثر فرضاً للرسوم لنقل البضائع سرا دون دفع الرسوم الجمركية. وبعد ألفي عام، أصبح الميناء الحر في ديلوس أحد المراكز التجارية الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط.

1.1. تطور على مر العصور

في العصور الوسطى، استفادت المدن الحرة من الحصانة التجارية والضريبية خارج الإقليم لجذب الحشود إلى المعارض التجارية الكبرى مثل تلك التي كانت تقام في الشامبانيا، تم تعميم إعفاء الرسوم الجمركية. سمحت هذه المناطق الحرة الجديدة للمقرضين بممارسة مهنتهم مع إخفاء دخلهم عن السلطات الكاثوليكية التي كانت ترفض الأرباح الناتجة عن الأنشطة المصرفية. في نهاية القرن التاسع عشر، قامت ولاية نيو جيرسي في الولايات المتحدة بوضع حد أقصى للضريبة على الشركات لجذب الشركات إلى هذه الولاية الفقيرة. كانت هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يتم فيها تطبيق إجراء لإعفاء ضريبي على كامل أراضي ولاية ما. سرعان ما أدركت ولايات أخرى، مثل ولاية ديلاوير الشهيرة الآن، أهمية مثل هذا الإجراء وحذت حذوها. ارتفع عدد الشركات المسجلة في ديلاوير من 1407 في عام 1902 إلى 4776 في عام 1919 واليوم، تستضيف ديلاوير مقرات أكثر من نصف الشركات الأمريكية المدرجة في البورصة.

في عشرينيات القرن الماضي، قدمت جزر البهاما وسويسرا ولوكسمبورغ على وجه الخصوص تشريعات تسمح لغير المقيمين بالتهرب من الضرائب. في عام 1932، أدت قضية ألبرتين¹ الأولى إلى قيام سويسرا بتعزيز سرية بنوكها (المادة 47 - قانون البنوك 1934) لحماية مؤسساتها المالية. كما تم الاستعانة بالقانون الجنائي: خطر السجن وغرامة كبيرة في حالة الكشف عن هوية حاملي الحسابات البنكية لأي شخص، وخاصة القضاء،

¹ C. Chavagneux et R. Palan, Les paradis fiscaux, La Découverte, 2016.

تأليف/د. إريك فرنيه، جامعة ليل. ترجمة: الدكتور: صالح محمد عبد السلام

سواء كان وطنياً أو أجنبياً. أصبحت السرية البنكية ذريعة لمنع أو على الأقل تقليل أي تحقيق قضائي، لا سيما في مجال الجريمة المالية.

بعد الحرب العالمية الثانية، اتبعت العديد من البلدان الساعية إلى الموارد هذا المثال (علم ملائم، سرية بنكية، هندسة ضريبية ومالية دولية). ومع الزيادة العامة في الضرائب في جميع أنحاء العالم، جذبت هذه الأراضي الشركات والأفراد الراغبين في التهرب من الضرائب. ومع ذلك، اليوم، فإن الطابع المتعدد الأوجه للملاذات الضريبية يزيد من عدد التعريفات، المتناقضة أحياناً، التي يتبناها مختلف الأطراف.

2.1. تحديد التعاريف

من الضروري التوصل إلى اتفاق حول تعريف الملاذ الضريبي نفسه. على سبيل المثال، تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمات غير الحكومية بتصنيف الدول من منظور مختلف. ومع ذلك، فإن جميع التشريعات الوقائية والقمعية تعتمد على هذا التصنيف نفسه.

تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتصنيف الدول الأعضاء في "المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضرائب" إلى ثلاث فئات: قائمة سوداء، وقائمة رمادية، وقائمة بيضاء. وبالتالي، يتم اعتماد ثلاثة معايير لتحديد الملاذ الضريبي: ضرائب ضئيلة أو معدومة، وغياب الشفافية حول النظام الضريبي، وغياب تبادل المعلومات الضريبية مع دول أخرى.

يتم إدراج دولة ما في القائمة السوداء عندما تعتبر ضارة بالاقتصاد، ولكن هذه القائمة أصبحت فارغة بسرعة كبيرة ولم تعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعتبر أي دولة غير متعاونة. أما القائمة الرمادية، فتتعلق بالدول التي التزمت باحترام المعايير الضريبية الدولية ولكنها وقعت أقل من اثني عشر اتفاقية ثنائية مع أعضاء آخرين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وأخيراً، تشمل القائمة البيضاء جميع الدول الأخرى بشكل افتراضي، أي أولئك الذين التزموا أيضاً بمعايير الضرائب الدولية ووقعوا أكثر من اثني عشر اتفاقية من هذا النوع.

[تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدول الأعضاء في "المنتدى العالمي للشفافية وتبادل

المعلومات لأغراض الضرائب" إلى ثلاث فئات: قائمة سوداء، وقائمة رمادية، وقائمة بيضاء]

قريبة من هذه الرؤية، اقترح صندوق النقد الدولي والفرقة العاملة المعنية ب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعريفات خاصة بهم لبناء قوائم بالأقاليم غير المتعاونة. وقد أصدرت أوروبا وفرنسا ردًا على الانتقادات الموجهة للقوائم الأولى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كل منهما قائمتها الخاصة بالدول غير المتعاونة. واليوم، يوجد تسعة أقاليم في القائمة الأوروبية للولايات القضائية الضريبية غير المتعاونة وثلاثة عشر في القائمة الفرنسية.

الملاذات الضريبية والعقبات القانونية

مقابل هذه القوائم الرسمية، تحسب المنظمات غير الحكومية والخبراء حوالي ستين منطقة مشبوهة، تتركز بشكل رئيسي في ثلاث مناطق (الكاريبي، آسيا، أوقيانوسيا) وترتبط معظمها ارتباطاً وثيقاً بالمملكة المتحدة (حوالي أربعين منطقة ما وراء البحار، مستعمرات سابقة وحلفاء آخرون). ويعود الاختلاف في النهج بشكل أساسي إلى اعتبارات سياسية وجيوسياسية.

3.1. دوافع مثيرة للشك

في الواقع، يمكن تفسير التخفيض الطوعي لعدد الملاذات الضريبية رسمياً بالحاجة إلى مداعبة الحلفاء والحفاظ على العلاقات الجيدة بين الدول. فإذا أراد المرء تجنب غضب الصين، فمن الأفضل عدم إدانة الممارسات المصرفية المشكوك فيها في هونغ كونغ. أو عندما يكون من الضروري الحفاظ على إقليم ما سياسياً أو اقتصادياً في صفك، يجب تجنب إزعاجه بوصمه بأنه لا يلعب دوراً عالمياً، وتعد المملكة العربية السعودية مثلاً واضحاً على هذه الحالة، حيث لم تظل أبداً لفترة طويلة على القوائم السوداء بفضل ابتزازها النفطي واستثماراتها العالمية.

وبالمثل، تمنح قوة الولايات المتحدة لها القدرة على اتخاذ قرارات أحادية الجانب وغير متوازنة، وتعد اتفاقيات FATCA مثلاً على ذلك، حيث تسمح للولايات المتحدة بطلب أسماء مواطنيها الذين يملكون حسابات مصرفية في الخارج بينما لا ينطبق الأمر نفسه بالعكس¹.

لدى دول أخرى مصلحة في الحفاظ على أراضٍ غير شفافة لتسهيل المعاملات المشبوهة مثل تمويل الأحزاب المتمردة في البلدان التي تعاني من حروب أهلية، على سبيل المثال تمتلك القوى العظمى أيضاً بنوك وطنية ذات ربحية مفرطة، في أكثر الأراضي غموضاً.

أخيراً، يمكن أن تفسر المصالح الشخصية الافتقار إلى الحماس في تكوين القوائم، وقد أثبتت الفضائح الكبرى المختلفة (وثائق بنما، وملفات مالطا، ووثائق بندورا... ذلك). فقد وجدت أسماء قادة سياسيين يدعون مكافحة التهرب والاحتيال الضريبي في هياكل الشركات الخارجية، وحتى الأحزاب السياسية تلجأ إلى هذه الطرق أحياناً. وبالتالي، يبدو أن الحرب المعلنة ضد الملاذات الضريبية ليست سوى خدعة ضرورية لمواجهة الضغط

¹ La « loi sur l'acquittement des obligations fiscales relatives aux comptes à l'étranger » (FATCA-Foreign Account Tax Compliance Act) a été promulguée en 2010 aux États-Unis, lesquels ont signé un accord avec la France le 14 2013 (« Accord en vue d'améliorer le respect des obligations fiscales à l'échelle internationale et de mettre en oeuvre la loi FATCA », entré en vigueur le 1er juillet 2014). Elle prévoit que les établissements financiers étrangers ont une obligation d'information sur leurs clients imposables aux États-Unis sous peine d'un prélèvement obligatoire de 30 % à la source sur les revenus américains de ces établissements. Cette loi est donc profondément déséquilibrée, forçant les pays étrangers à envoyer toutes les informations qu'ils ont sur les ressortissants américains, mais se refusant à imposer la réciprocité. Ainsi, les banques américaines peuvent attirer les riches clients des pays émergents. À la tête de Tax Justice Network, Christensen affirme dans une étude de janvier 2018 (Tax Justice Network, Financial Secrecy Index, 30 janv. 2018) que ces établissements ont mis en place un « marketing très agressif à l'international, insistant sur le fait que le FATCA n'est pas réciprocité ». Les récentes révélations des Pandora Papers renforcent cette suspicion puisque de nombreux États des États-Unis y sont impliqués.

تأليف/د. إريك فرنيه، جامعة ليل. ترجمة: الدكتور: صالح محمد عبد السلام

الشعبي المتزايد الناجم عن الشعور بالظلم الضريبي. ولإدراك هذه المسائل بشكل أفضل، يبدو من المفيد شرح كيفية عمل الملاذات الضريبية بشكل أساسي.

2. آلية عمل الملاذات الضريبية

الأراضي المتهمه تظهر غالبًا على أنها أكثر من مجرد ملاذات ضريبية. وهذه النقطة الأساسية التي تدور حولها كل المشكلة الدولية لهذه الأراضي. وهكذا، يتمتع العالم المالي بميزة كبيرة وفريدة مقارنة بالوعود الدينية الإبراهيمية: هو يجمع بين ثلاثة ملاذات، ملاذ ضريبي، وملاذ مصرفي، وملاذ قضائي.

1.2. الملاذ الضريبي بمعناه الضيق

عندما نتحدث عن الملاذات الضريبية، نخطر ببالنا على الفور صورة جزيرة مثالية حيث يتم إنفاق جميع الدخل دون أي ضرائب. هذه الصورة ليست خاطئة تمامًا. فالملاذ الضريبي بمعناه الحرفي، والذي نجده بكثرة في منطقة الكاريبي، يقدم معدلات ضرائب منخفضة أو شبه معدومة. ومع ذلك، فإن هذه الرؤية المبسطة غير كافية لفهم أهمية مكافحة التنافس المحموم بين الدول لجذب الاستثمارات عبر تخفيض الضرائب. فبينما تبقى مكافحة التهرب الضريبي مسألة جوهرية في عالم يعاني من صعوبات مالية واقتصادية واجتماعية كبيرة، إلا أنها ليست العامل الوحيد الذي يجب أخذه بعين الاعتبار. هذه الأراضي تقدم في الواقع مميزات أخرى تجذب المتهربين الضريبيين.

2.2. الملاذ المصرفي

غالبًا ما يتطور الملاذ الضريبي بالتوازي مع كونه ملاذاً مصرفياً. يتميز هذا الأخير بقدر متفاوت من الخصوصية المصرفية. إذا كانت هذه الميزة تساعد أيضًا على التهرب الضريبي، فإنها تسمح بشكل خاص بإنشاء شبكات لغسيل الأموال القادرة، بما في ذلك تلك المرتبطة بتمويل الإرهاب.

باعتباره ملاذاً مصرفياً ومالياً، يقدم الملاذ الضريبي ليس فقط امتيازات ضريبية هائلة، بل أيضاً مجموعة واسعة من خدمات إدارة الثروات الخاصة، سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة. سويسرا ولوكسمبورغ مثالان واضحا على ذلك. أما ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة وجزر كايمان، فهي تقدم منتجات وخدمات وهاكل مالية معقدة مثل صناديق التحوط والصناديق الاستثمارية. ولكي تكون الخدمة شاملة، تتغاضى هذه الأراضي غالبًا عن مصدر هذه الأموال.

3.2. الملاذ القضائي

غالبًا ما يظهر الملاذ الضريبي أيضًا على أنه ملاذ قضائي أو تنظيمي حيث لا تتساءل السلطات عن مصدر الأموال المستردة. تستند هذه الفكرة إلى إفلات شبه كامل من العقاب عن الأفعال المرتكبة خارج

الملاذات الضريبية والعقبات القانونية

الإقليم. طالما لم ترتكب أي جريمة على الأراضي، لا يُطلب أي تبرير بشأن كيفية كسب المال. وبالتالي، يصبح الملاذ الضريبي ملاذًا آمنًا للأموال الإجرامية والإرهابية.

لقد أثبتت الأزمة المالية لعامي 2007 و 2009 الطابع الضار للملاذات الضريبية. يشرح تيري كرتان¹ أن "الملاذات الضريبية يبدو أنها أصبحت مصدر قلق كبير، كما لو أنها لعبت دورًا مهمًا أو محفزًا، أو حتى مفاقمًا. لذلك، فهي تحت المجهر. ومعها، السر المصرفي، وعدم التعاون، والشفافية، وحركات الأموال، "خطر الانحراف، كل الكلمات التي قيلت خلال اللقاءات الدولية". يضيف رونين بالان، وريتشارد ميرفي، وكريستيان شافاجنو: "الملاذات الضريبية ليست هي السبب الرئيسي للأزمة المالية لعامي 2008 و 2009، ولكننا مقتنعون بأنها كانت أحد العوامل الرئيسية في اندلاعها، وأن تنظيمها هو نقطة أساسية في أي خطة تهدف إلى استقرار الأسواق المالية"².

3. الآثار السلبية للملاذات الضريبية

إذا كان من الضروري محاربة الملاذات الضريبية، فهذا ليس فقط بسبب جوانبها الضريبية البحتة، كما ذكرنا، ولكن أيضًا وأهم من ذلك بسبب جميع الآثار المدمرة اجتماعيًا واقتصاديًا التي تسببها الجريمة والإرهاب والفقر والمخاطر الصحية، والتأثيرات البيئية، وحتى الانفلات التنظيمي هي كلها آفات تجدد أصولها أحيانًا في وجود هذه الأراضي.

[المعادلة إذن بسيطة جدًا. لا يمكن استخدام أموال الجريمة إلا بعد تبييضها. يتم تبييض الأموال عبر الأراضي غير المتعاونة]

1.3 عوامل استدامة الجريمة والإرهاب

في بعدهما المصرفي والتنظيمي، تساهم الملاذات الضريبية في استمرار وتطور وإفلات الجريمة الدولية من العقاب. منذ أن أسقط إليوت نيس آل كابوني، أدرك المجرمون أنه لم يعد بإمكانهم استخدام أموال جرائمهم مباشرة. فقد حُكم على آل كابوني بتهمة التهرب الضريبي لأنه لم يستطع تبرير مستوى معيشته في حين أنه لم يعلن عن أي دخل رسمي. لذلك، كان لا بد من إيجاد مصدر قانوني ظاهر لهذه الأموال ابتداءً من ذلك اليوم. وهكذا ولدت عملية غسل الأموال الحديثة. يجب إذن أن تمر ثمار الأنشطة الإجرامية (التي تمثل سنويًا في العالم حوالي 2.5 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل حجم اقتصاد فرنسا أو إفريقيا) بعمليات غسل أموال دولية معقدة، وخاصة عبر الملاذات الضريبية. المعادلة إذن بسيطة جدًا. لا يمكن استخدام أموال الجريمة إلا بعد تبييضها. يتم تبييض الأموال عبر الأراضي غير المتعاونة. وبالتالي، لا يمكن للجريمة المنظمة أن

¹ T. Cretin, « Les paradis fiscaux », Études, 2009/11, t. 411, p. 439-450.

² R. Palan, R. Murphy et C. Chavagneux, « Les paradis fiscaux : entre évasion fiscale, contournement des règles et inégalités mondiales », L'Économie politique, 2009/2, p. 22-40.

تأليف/د. إريك فرنيه، جامعة ليل. ترجمة: الدكتور: صالح محمد عبد السلام

تستمر إلا بمساعدة الملاذات الضريبية. هذا الاستنتاج المنطقي يتعزز باستمرار بتشديد الأنظمة الدولية لمكافحة غسل الأموال.

منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 على برجى التجارة العالمي، اختلطت النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال (مكافحة غسل الأموال) بتلك المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، مما أدى إلى ظهور الاختصار مكافحة غسيل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب. والسبب في ذلك هو أن الدوائر المالية المستخدمة في كلا الجريمتين متشابهة، حيث تمر عبر الملاذات الضريبية. كما أن الفصائح المالية الكبرى¹ التي هزت العالم كشفت عن تداخل كبير في أنماط غسل الأموال، حيث يشارك فيها أشخاص من مختلف الطبقات الاجتماعية، من مليارديرات ونجوم رياضة ومهنيين ليبراليين إلى تجار مخدرات وإرهابيين.

للتطرق إلى الوضع الحالي، وإذا ما اعتبرنا أن تنفيذ هجوم إرهابي لا يتطلب بالضرورة ميزانية ضخمة²، فإن إنشاء وتنظيم الجماعات الجهادية، بل وحتى تأسيس "دول"3، يتطلب تمويلاً كبيراً. هذا التمويل يأتي من مصادر غير مشروعة مثل تهريب النفط والمخدرات والاتجار بالبشر والأعمال الفنية، مما يستدعي عمليات غسل أموال. ويتم استغلال الشبكات المصرفية العالمية لهذه الغاية، مروراً بالملاذات الضريبية التي غالباً ما تتغاضى عن هذه الأنشطة. وبالتالي، يجب النظر إلى الملاذات الضريبية من منظور أكثر قتامة، فهي تسهل تحويل الأموال بطريقة سرية بغض النظر عن مصدرها. ويمكن اعتبارها شريكة في الجرائم الدولية والإرهاب، وبالتالي مسؤولة عن الجرائم والهجمات الإرهابية. ومع ذلك، هذا ليس السبب الوحيد الذي يدعو إلى انتقادها.

2.3. أعداء التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تساهم الملاذات الضريبية بشكل مباشر في نهب البلدان النامية نهباً سافراً، كما تساهم في إفقار ميزانيات الدول الصناعية. للتوضيح، لنأخذ قارة أفريقيا كمثال. تخرج مئات المليارات من الدولارات سنوياً من رادارات التدفقات المالية الدولية، مما يخلق ما يسمى بـ "الثقب الأسود" في موازين المدفوعات. هذه الأموال، التي تأتي من دول مجهولة وغير معلنة، تودع في حسابات البنوك الخارجية بعيداً عن أعين الإدارات الضريبية. وبالتالي تفقد الدول الأصلية جزءاً من إيراداتها، مما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والبشرية. تدين منظمات غير حكومية مثل *Transparency International* و *Survie* و *Oxfam* و *Anticor* و *CFD-Terre Solidaire* هذا النهب للبلدان الأكثر فقراً. وتقدر الخسائر بعشرة أضعاف قيمة المساعدات والمنح الدولية. وبالتالي، يمكن للفساد والاختلاس والتهرب الضريبي أن تزدهر بسهولة في باريس أو لندن من خلال الاستثمار في العقارات،

¹ Offshore Leaks (2013), Lux Leaks (2014), China Leaks (2014), Swiss Leaks (2015), Panama Papers (2016), Bahamas Leaks (2016), Football Leaks (2016), Money Island (2017), Malta Files (2017), Paradise Papers (2017), Dubai Papers (2018), FinCEN Files (2020), Luanda Leaks (2020), Open Lux (2021), Pandora Papers (2021).

² L'achat de kalachnikovs et d'explosifs, le paiement de quelques planques... nécessitent quelques milliers d'euros, que l'on se procurera avec un simple crédit à la consommation.

³ À l'exemple de Daech, sur les territoires irakien et syrien.

الملاذات الضريبية والعقبات القانونية

كما هو الحال في قضية "الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة". وهذا يعني أن مدارس وطرقاً ومستشفيات لن تبنى في البلدان الأصلية.

أما بخصوص التهرب الضريبي الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا، فإنه يستحق دراسة متأنية. فإذا كانت هذه الشركات تدعي أن ممارساتها قانونية، وهي حجة تتذرع بها لتبرير عدم دفع الضرائب أو دفعها بكميات ضئيلة، فإن من الضروري التساؤل عن مصدر هذه التسهيلات الضريبية التي تسمح لها بالتفاوض مباشرة مع الدول لتحديد قيمة الضرائب التي تدفعها.

[تخسر فرنسا أكثر من مئة مليار يورو سنوياً بسبب التهرب الضريبي والاجتماعي، حيث يختفي جزء كبير

من هذه الأموال في جيوب الملاذات الضريبية.]

والسبب الرئيسي وراء عدم فرض الضرائب غالباً ما يعود إلى فساد النخب الحاكمة، ففي مقابل رشاي ضخمة، يمنح القادة السياسيون لهذه الدول تخفيضات كبيرة في معدلات الضرائب وقواعدها الضريبية. وبالتالي، تعاني الدولة من نقص في الأموال نتيجة لعدم فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات، كما تهرب أموال الرشاوى أيضاً بشكل كبير إلى الملاذات الضريبية. وهكذا، فإن الترابط بين الفساد والتهرب الضريبي والملاذات الضريبية يساهم في مزيد من تدهور هذا القارة التي تعاني بالفعل من العديد من المشاكل.

[وبسبب هذا النقص في الإيرادات، لا توجد أمام الدول خيارات كثيرة: يجب زيادة الضرائب على من يستطيعون دفعها، أي على الفئات الأكثر قدرة على ذلك]

أما بالنسبة للدول الغنية، فالموقف ليس أفضل حالاً. تخسر فرنسا وحدها أكثر من مئة مليار يورو سنوياً بسبب التهرب الضريبي والاجتماعي، حيث يختفي جزء كبير من هذه الأموال في جيوب الملاذات الضريبية. وتواجه جميع الدول المتقدمة المشكلة نفسها. وبسبب هذا النقص في الإيرادات، لا توجد أمام الدول خيارات كثيرة: يجب زيادة الضرائب على من يستطيعون دفعها، أي على الفئات الأكثر قدرة على ذلك، مثل الموظفين والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضريبة الدخل وضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة. ونتيجة لذلك، يزداد الشعور بالظلم، مما قد يؤدي إلى صراعات بين من يشعرون بالغبن وبين من يشتبه في استفادتهم من النظام. وهذا الاتجاه لا يمكن إلا أن يتفاقم، لأن أحد الحلول الرئيسية التي تتبعها الحكومات هو الدخول في منافسة شرسة لتخفيض الضرائب، مما يضيق قاعدة الخاضعين للضريبة ويزيد من العبء الضريبي على الأفراد. علاوة على ذلك، فإن التشوهات التنافسية الناجمة عن تخفيض الضرائب كبيرة، وتشكل جزءاً من تفسير هيمنة بعض الشركات الكبرى مثل H&M وستاربكس وماكدونالدز، وكذلك شركات التكنولوجيا العملاقة مثل جوجل وأبل وفيسبوك وأمازون ومايكروسوفت، التي تستفيد بشكل كامل من هذه التسهيلات.

3.3. الجهات الفاعلة في تغير المناخ والبيئة

في 15 نوفمبر 2017، أصدرت صحيفة "ريبورتر" عنوانًا مثيرًا للجدل: "التهرب الضريبي هو أحد أسباب تغير المناخ". وبررت الصحيفة هذا العنوان بحجة أن الأموال التي لا تدفع للزينة العامة نتيجة التهرب الضريبي هي أموال كانت ستخصص للاستثمار في مكافحة الاحتباس الحراري. والأكثر إثارة للقلق، هو أن الصحيفة ذكرت أن "التهرب الضريبي أمر ضروري لصناعة الوقود الأحفوري"، وذلك لأن الاستثمارات الضخمة في هذا القطاع لا يمكن أن تحقق ربحًا كبيرًا إلا من خلال الاعتماد بشكل كبير على الدعم الحكومي واللجوء إلى أساليب التهرب الضريبي.

وفي 13 سبتمبر 2018، أكدت الصحيفة نفسها على أن "الغموض المالي" أو "السرية المالية" يعيق الجهود المبذولة لفهم كيفية تأثير التدفقات المالية على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية وعلى البيئة. قد يبدو للوهلة الأولى أن الصلة بين التهرب الضريبي للشركات متعددة الجنسيات والتأثيرات البيئية السلبية ضئيلة. ولكن الحقيقة أبعد من ذلك بكثير. هناك حقيقة واضحة يجب التأكيد عليها، كما ذكرت في مقدمة كتاب آلان وإريك بوكيه¹: "إن مسألة التنوع البيولوجي والتغير المناخي ومستقبل العالم برمته مرتبطة بوجود هذه المناطق المظلمة التي تسمح بتدفق رؤوس الأموال غير المشروعة".

تلعب الملاذات الضريبية دورًا كبيرًا في تسهيل الأنشطة الضارة بالبيئة، مثل تدمير الغابات في مدغشقر عن طريق تجارة الأخشاب غير المشروعة، واستنزاف الشواطئ عن طريق تجار الرمال، وتدمير غابات الأمازون من قبل تجار المخدرات وعمال المناجم، واختفاء الأنواع الحيوانية بسبب الصيد الجائر، وتلوث المحيطات من قبل السفن النفايات التي تستخدم أعلام دول مريجة. القائمة طويلة. لا يمكن لهذه الأنشطة الإجرامية والتجارية المفرطة أن تزدهر إلا من خلال عمليات مالية معقدة تمر حتمًا عبر مناطق تضم بنوكًا سرية.

وبالتالي، فإن معظم رؤوس الأموال المستثمرة في عمليات مشبوهة مثل إزالة الغابات بشكل غير قانوني أو الصيد غير المشروع تأتي من حسابات في الخارج، بل تساهم في تغذيتها أيضًا. والإشارة السابقة إلى أعلام الدول المريجة ليست صدفة.

4.3. متواطئون في الفوضى التنظيمية

"علم الترخيص" هو إعطاء سفينة جنسية دولة معينة، رغم أن نشاط السفينة ومالكها الحقيقي لا يرتبطان بتلك الدولة. ووفقًا للاتحاد الدولي لعمال النقل (ITF)، فإن "علم الترخيص هو علم سفينة تكون ملكيتها الفعلية وسيطرتها في دولة مختلفة عن الدولة التي يسجل فيها"².

¹ A. Bocquet et E. Bocquet, *Milliards en fuite ! Manifeste pour une finance éthique*, Le Cherche Midi, 2021.

² <https://www.itfglobal.org/fr/sector/seafarers/pavillons-de-complaisance>.

الملاذات الضريبية والعقبات القانونية

هذه الجنسية، الوهمية إلى حد ما، تسمح لمالك السفينة بتجاوز قوانين بلده والاستفادة في معظم الأحيان من تساهل مريح من قبل السلطات المحلية. بالنسبة لأصحاب السفن، فإن المصلحة ثلاثية:

ضريبية: تقدم الأقاليم المعنية مزايا على حقوق شراء السفينة والضرائب المرتبطة بتشغيلها واستغلالها (ضريبة القيمة المضافة، ضرائب على الرواتب، مساهمات اجتماعية، ضريبة الشركات)...

اجتماعية: المعايير القانونية المتبناة هي تلك السارية في بلد البحار، والذي غالباً ما يتم اختياره بسبب ضعف الحماية الاجتماعية (إندونيسيا، الفلبين) ... ؛

تقنياً: يتم عادة تقليل الالتزامات المتعلقة بسلامة السفينة ومراقبتها إلى أدنى حد ممكن. وبفضل هذه الرافعات المختلفة، فإن الميزة النهائية الشاملة هي مالية: أقل ضرائب، أقل كتلة أجور، أقل مساهمات اجتماعية، أقل تكاليف مراقبة وصيانة السفينة، وبالتوازي مع ذلك وقت عمل أطول، وعمر افتراضي أطول، وسفن أقل تكلفة...

النتائج ليست سوى أكثر كارثية بسبب زيادة خطر حوادث العمل الخطيرة أحياناً، والأضرار البيئية الهائلة، والخسائر الاقتصادية الفادحة التي تسببها هذه الهياكل المعقدة. والنتيجة، تلقت مالطا، حيث سُجلت السفينة إريكا المشؤومة، 25٪ من صادرات السفن داخل الاتحاد الأوروبي في عام 2015، في حين أن هذا البلد لا يمثل سوى 0.07٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي.

4. الخاتمة: الملاذات الضريبية، حلقة وصل قوية في الجريمة الاقتصادية، وحلقة وصل ضعيفة في العدالة المالية

الملاذات الضريبية، التي يعود تاريخ وجودها إلى آلاف السنين، وأكثر من قرن في شكلها الحديث، تبدو أكثر ظلمة مما تبدو عليه. غالباً ما يتم تحميلها من قبل مفسرين الاقتصاد والجيوستراتيجية، ولا يقتصر دورها على مجرد التهرب الضريبي للمؤسسين الذين يختنقون تحت وطأة الضرائب المفروضة على بلدانهم. ولا يمكن التخفيف من آثارها.

صعوبة مجرد تعريفه تجعل من المستحيل تصنيفه بشكل مناسب. وبالتالي، فإن العديد من الأقاليم تهرب من رادارات مراقبة الامتثال للعمليات المالية الدولية. الملاذ الضريبي، ولكن أيضاً الملاذ المصرفي والملاذ القضائي، تفتح الأبواب أمام جميع الممارسات المفرطة حتى الغشيان: أموال المخدرات، وتمويل الإرهاب، وثمار الفساد، واختلاس الأموال، وإساءة استخدام الأموال العامة، والأرباح من الاتجار بالبشر، ورأس المال الناتج عن الاتجار بالأسلحة ... تجدد كلها السرية التي تبحث عنها لتزدهر.

وبالتالي، بصفتها مهذاً لرأس المال غير المشروع، تساهم الملاذات الضريبية في استمرار الهجمات الإرهابية والجرائم والمخالفات في جميع أنحاء العالم. من خلال حمايتها المصرفية، تفقر البلدان الفقيرة بالفعل وكذلك البلدان الغنية. وللأسباب نفسها، تساهم في تغيير المناخ والجرائم البيئية. وبسبب تسهيلاتهما، تدمر التوازن الاقتصادي والاجتماعي العالمي.

تأليف/د. إريك فرنيه، جامعة ليل. ترجمة: الدكتور: صالح محمد عبد السلام

أمام هذه التسهيلات والسرية المتأصلة في الجنان الضريبية، تجد السلطات القضائية نفسها عاجزة، مقيدة بسرية الأعمال، وعدم وجود الوسائل لتنفيذ عمليات واسعة النطاق دولياً.

أمام هذه الصعوبات التقنية والتكنولوجية في تتبع التدفقات المالية إلى مصادرها، واستحالة معاقبة الانحرافات الاجتماعية والاقتصادية والانحرافات المالية والمصرفية على النحو الصحيح، تجد السلطات الوطنية صعوبة في مواجهة المجرمين العالميين. يبدو أن ميزان القوى يميل بشكل متزايد لصالح هؤلاء المجرمين، على الرغم من الإنتاج الهائل للنصوص التنظيمية على الورق، تبدو المعركة ناجحة، ولكن على أرض الواقع فهي كارثة. لم يكن هناك قط هذا القدر من الأموال القذرة في الجنان الضريبية كما هو الحال اليوم. وسيكون هناك المزيد غداً. والعقوبات نادرة. تُفرض بعض الغرامات المالية من قبل السلطات الإدارية والمهنية الرقابية على البنوك. أما على الصعيد الجنائي والمدني، فهو صحراء قاحلة.

لا يتعلق الأمر هنا بطلب المزيد والمزيد من الرقابة، خاصة ضد المخالفين الضريبيين الصغار. بل يتعلق الأمر بالتفكير في تحقيق عدالة ضريبية أكبر، وفي تحقيق تنمية اقتصادية وبشرية أكثر عدالة. يتعلق الأمر بالتساؤل عما إذا كنا نرغب حقاً في مكافحة المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية عبر الوطنية. ويتعلق الأمر بالبت في مسألة من سينتصر: القضاة أم المجرمون؟

قائمة المراجع:

1. Palan, R. ., Murphy, . R. ., Chavagneux, C. ., & Mousli, M. . (2009). **Les paradis fiscaux : entre évasion fiscale, contournement des règles et inégalités mondiales**. *L'Économie Politique*, 2(42).
2. Chavagneux, C., & Palan, R. P. (2016). **Les paradis fiscaux**. Paris: La Découverte.
3. لعمال النقل ا. ا. . الاتحاد الدولي لعمال النقل. استرجع في 2 فبراير، 2022، من <https://www.itfglobal.org/fr/sector/seafarers/pavillons-de-complaisance>
4. Cretin, T. (2009). **LES PARADIS FISCAUX**. *Études*, 411(11), 439-450.
5. T. Cretin, « **Les paradis fiscaux** », *Études*, 2009/11, t. 411.
6. ¹ A. Bocquet et E. Bocquet, **Milliards en fuite ! Manifeste pour une finance éthique**, Le Cherche Midi, 2021.